المغتربون يعودون إلى ديارهم

الأردنيون أكثر العرب القادمين إلى سورية

محمد منار حميجو

كشف مصدر في معبر نصيب الحدودي أن عدد القادمين إلى سورية خلال فترة العيد بدءاً من منتصف الشهر الفائت وحتى الآن نحو ٣٥ ألف قادم معظمهم مغتربون سوريون بينهم ٩ آلاف عربي منهم نحو ٧ آلاف أردني وما تبقى من دول عربية مختلفة، إضافة لمئات من الأجانب القادمين إلى داخل البلاد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المصدر أن الحركة على المعبر ما زالت جيدة حتى الآن، مشيراً إلى أن حركة القدوم إلى سورية ارتفعت بشكل ملحوظ خلال منتصف الشهر الماضي وبالتالي فإن أعداد القادمين كبيرة.

المصدر أشار إلى الإجراءات التي تم اتخاذها على المعبر لتسهيل مرور القادمين إلى البلاد من تجهيز المعبر بكل المستلزمات التي يحتاجها من توسيع صالة الهجرة وزيادة عدد كوات المصرف التجاري وكذلك زيادة عدد الموظفين وإمداد المعبر بحوالي ٢٠ عنصراً من الجمارك، لافتاً إلى أن هذه التجهيزات بدأت منذ شهر تجهيزاً لفترة العيد لتسهيل مرور القادمين ومنع أي حالات ازدحام وبالتالي فإن الأمور سارت بكل سهولة ولم تكن هناك صعوبات في حركة مرور القادمين إلى البلاد.

وبين أنه نتيجة هذه الإجراءات التي تم اتخاذها لم تحدث أي حالات ازدحام من الجانب السوري وكان القادمون يمرون مباشرة بعدما يتم اتخاذ كل الإجراءات بسرعة وبالتالي فإنه لم تكن هناك أي صعوبات في اتخاذ الإجراءات ومرور القادمين نتيجة توافر جميع المستلزمات التي يحتاجها المعبر والتي ساهمت في تسهيل حركة المرور، مشيراً إلى أن الموظفين الموجودين على المعبر بذلوا كل الجهود لتسهيل حركة مرور القادمين.

وفي السياق لفت المصدر إلى أن الجانب الأردني ألغى مسألة التسجيل المنصة بالنسبة للمسافرين ترانزيت عبر أراضيه إلى دول الخليج، موضحاً أن هذا الإجراء يطبق على القادمين والمغادرين أي أن القادم من دول عربية عبر الأردن وكذلك المغادر إلى دول عربية عبر الأردن أيضاً لا يحتاج إلى التسجيل على المنصة، على حين الذي يريد الإقامة في الأراضي الأردنية فإنه يحتاج التسجيل على المنصة المحددة من الجانب الأردني.

وفي موضوع آخر أشار المصدر إلى أن هناك مشروع لإعادة تأهيل المعبر بشكل كامل وذلك من خلال العقد الموقع المؤسسة العامة للإنشاءات العسكرية التي تتولى تأهيل المعبر، لافتاً إلى أن من المشاريع المهمة التي يتم العمل عليها هو تركيب منظومة طاقة شمسية لتجنيب المعبر أي حالة انقطاع للكهرباء علماً أن الكهرباء في حالة وصل دائمة إلا أن منظومة الطاقة البديلة لتجنب أي حالة قطع من الممكن أن تحدث.

شوارع حلب ومساحاتها الخضراء

حظائر لبيع وذبح أضاحي العيد

حلب- خالد زنكلو

وضع بائعو أضاحي عيد الأضحى والجزارون قرارات مجلس مدينة حلب الخاصة بعملية ربط وذبح الأضاحي خلف ظهورهم، وحولوا شوارع المدينة وساحاتها ومساحاتها الخضراء إلى حظائر وأماكن لذبح الأضاحي بطريقة عشوائية.

ومنذ فجر اليوم الأول لعيد الأضحى وعلى مدى أيامه الأربعة، غدت شوارع حلب، بما فيها شوارع المناطق الراقية غرب المدينة، حظائر لتجميع المواشي وعلفها تمهيداً لبيعها وذبحها في أماكن تجميعها، مع غض نظر الرقابة وتراجع همتها في كبح الظاهرة التي أرقت الأهالي وحولت أحياء المدينة إلى مستنقعات لدم الأضاحي ومخلفاتها.

وبإمكان سكان وزوار حيي حلب الجديدة شمالي وجنوبي اللجوء إلى حظائر الأضاحي لشراء ما يلزم منها مذبوحاً أمام أعين الأهالي والمارة، في طقس لم يختلف عن طقوس السنوات السابقة بذريعة عدم قدرة المذبح الفني في حي الراموسة على تلبية الطلب الزائد على الأضاحي في عيد الأضحى.

واللافت تجميع الأضاحي داخل شاحنة قاطرة ومقطورة استحوذت على مساحة كبيرة من أحد الشوارع المحيطة بجامع الرحمة في حي حلب الجديدة جنوبي لبيعها وذبحها من دون الالتفات إلى غسل الشارع أو ترحيل المخلفات.

واشتكى أهالي لـ«الوطن» استحواذ أحد تجار الماشية على مساحة كبيرة من الحرش المطل على امتداد شارع الاكسبريس باتجاه حي الأعظمية وفي أهم الأحياء الراقية في المدينة، لإقامة حظيرة مواشٍ لبيع وذبح أضاحي العيد وعلى مرأى من السكان وأعين الرقابة.

وقدر أحد سكان حي المشهد الأضاحي التي باعها وذبحها أحد الجزارين في أحد شوارع الحي بـ٤٠٠ خروف ونعجة خلال أيام العيد من دون أن يبالي بقرارات مجلس المدينة الناظمة لعملية الذبح.

واستنكرت سيدة في حي صلاح الدين لـ«الوطن» لجوء الجزارين إلى ذبح الأضاحي أمام الأطفال الصغار غير المهيئين نفسياً لهذه العمليات «ما يترك آثاراً نفسية سيئة وكبيرة لدى الأطفال، تتحمل مسؤوليتها الجهات الرقابية المنوط بها مكافحة الظاهرة المستشرية بكثرة كل عيد أضحى وحتى خارج أيامه».

وكان مجلس المدينة أصدر جملة من القرارات قبل حلول عيد الأضحى، نصت على وجوب التزام أصحاب محلات بيع اللحوم بعدم ربط المواشي أمام المحلات ووضعها ضمن شاحنات أو في محال مجاورة، وعدم إشغال الأرصفة والساحات العامة والحدائق والطرقات لمبيت الأضاحي.

وشددت القرارات على التقيد التام بذبح الأضاحي داخل المحل حصراً مع ترحيل نواتج ومخلفات الأضحية مباشرة بعد الانتهاء من الذبح وذلك للحفاظ على نظافة المدينة، وإلا فستتخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، وفق القرار الصادر عن مجلس مدينة حلب رقم / ٣٤ لعام ٢٠٢٣/ بإغلاق المحل لمدة ١٠ أيام ودفع غرامة ٥٠ ألف ليرة سورية.

وعمد مجلس المدينة إلى غسل البؤر التي شهدت ذبح الأضاحي وترحيل مخلفاتها، وخصوصاً في أحياء شرق المدينة التي تشهد إقبالاً كبيراً لشراء الأضاحي من حظائرها، غير أن اتساع رقعة التجاوزات لتشمل جميع أحياء المدينة وضع المعنيين في مجلس المدينة في مأزق عجزوا عن تجاوزه، كما في كل عيد أضحى.

فقط ١٩ مخالفة في محافظة حمص أثناء العيد

مدير الصحة لـ«الوطن»: ٢٥٠٠ حالة إسعاف راجعت المشافي خلال العطلة

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة حمص الدكتور محمد زيدان لـ«الوطن» أن دائرة الرقابة الصحية بالمديرية قامت بتنظيم جدول مناوبات خلال عطلة عيد الأضحى المبارك لمراقبة الأسواق والتقيد بالشروط الصحية لذبح الأضاحي.

ولفت إلى أنه تم تنظيم ٩ ضبوط صحية بحق أصحاب محال القصابة الذين حصلوا على ترخيص لذبح الأضاحي ولم يتم التقيد بالشروط الصحية المطلوبة بينها ضبط واحد بحق مستثمر محل كان يقوم بذبح الأضاحي من دون الحصول على ترخيص، وعلى إثرها سيصار إلى إعداد قرارات الإغلاق بحق أصحاب المحال المخالفة وإغلاقها.

وأوضح زيدان أنه سيتم إغلاق المحال المخالفة بعدم التقيد بالشروط الصحية لمدة ٧ أيام، فيما سيتم إغلاق محل القصابة المخالف بعدم الترخيص لمدة شهر مع تغريمه بمبلغ ٥٠٠ ألف ليرة.

وأشار إلى أن المديرية نظمت نحو ٩٠٠ ضبط صحي منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه بينها ٦٨ ضبطاً بمخالفة الذبح خارج المسلخ البلدي و٤٠٩ ضبطاً بمخالفة بيع لحوم مختلفة و٢٤ ضبطاً بمخالفة بيع لحوم مفرومة و١٤٩ ضبطاً بمخالفة سوء تخزين مواد غذائية و٢١ ضبطاً بمواد منتهية الصلاحية و٩٠ ضبط بمخالفة تعريض مواد غذائية للغبار و٩٠ ضبط إهمال نظافة و٣٤٠ ضبطاً لعدم قطع بطاقة صحية و٢٣٣ ضبطاً لعدم ارتداء لباس العمل وغيرها، لافتاً إلى أن عدد قرارات الإغلاق بلغ ٢٠٩ قرارات إغلاق وعدد الشكاوى المعالجة ٣٣٦ شكوى.

بدوره أشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص أيهم اليوسف لـ«الوطن» إلى أن عناصر المديرية نظموا خلال جولاتهم على الأسواق والفعاليات التجارية بالمحافظة في عطلة عيد الأضحى المبارك ١٠ ضبوط تموينية بمخالفات تقاضي سعر زائد وعدم إبراز فواتير شراء وعدم الإعلان عن الأسعار، إضافة لمخالفات تتعلق بالأفران من نقص بالوزن وسوء الصنع.

وبين اليوسف أن عناصر المديرية وحماية المستهلك كانوا قد نظموا يوم وقفة العيد ١٤ ضبطاً تموينياً بمخالفات متنوعة تتعلق جميعها بمستلزمات العيد.

من جانبه أكد مدير الصحة بحمص الدكتور مسلم الأتاسي لـ«الوطن» أن كل المشافي بالمحافظة كانت بجهوزية تامة خلال عطلة عيد الأضحى المبارك، لافتاً إلى أن أقسام الإسعاف في المشافي العامة على امتداد المحافظة استقبلت نحو ٢٥٠٠ حالة إسعاف خلال عطلة العيد، بينها حالتا تسمم غذائي إحداهما لعائلة مكونة من ٤ أفراد في مشفى المخرم و٣ أطفال في مشفى الوعر، إضافة لحالة تسمم دوائي في مشفى الهلال وحالتي مشاجرة في مشفيي الوعر والبابلا بكرم اللوز، ونحو ٢٥ حالة سقوط عادية بمشافٍ مختلفة.

وأشار الأتاسي إلى أنه لم يسجل في مشافي المحافظة الحكومية أي حالة سقوط من أراجيح أو ألعاب أو إصابات بمفرقعات نارية أو مسدسات الخرز وغيرها.

مصدر مسؤول لـ«الوطن»: لارتكاب مخالفات جسيمة تمسّ سمعة الجامعة ومكانتها العلمية

جامعة دمشق تصدر عقوبة «الطرد» بحق أستاذ جامعي في كلية العلوم

خلال عام ونصف العام إحالة ١٥ عضو هيئة تدريسية وفنية إلى مجالس تأديب

فادي بك الشريف

كشف مصدر مسؤول في جامعة دمشق في تصريح خاص لـ«الوطن» عن صدور قرار من مجلس التأديب بفرض عقوبة «الطرد» بحق عضو هيئة تدريسية في كلية العلوم بالجامعة لارتكابه مخالفات جسيمة تخل بسمعة الجامعة وتؤثر في مكانتها العلمية، معتبراً أن عقوبة الطرد تعتبر أقسى عقوبة يمكن اتخاذها من الجامعة بحق أي مخالفة جسيمة مرتكبة.

ويأتي القرار بعد الضجة الكبيرة التي أثيرت مؤخراً بحق عضو الهيئة التدريسية ما اقتضى اتخاذ إجراءات رادعة بحق العضو، ولاسيما أن الموضوع أصبح قضية رأي عام، فكان على الجامعة أن يكون لها قرار حازم ورادع تجاه أي مخالفة جسيمة تسيء إلى سمعة الجامعة والعملية التدريسية والامتحانية وقانون تنظيم الجامعات على حد سواء.

فيما توارت أنباء عن أن الأستاذ الجامعي أصبح خارج البلاد، بالتزامن مع انتشار الموضوع.

وفي السياق أكد مصدر مسؤول في كلية العلوم بجامعة دمشق لـ«الوطن» أن قسم الكيمياء المختص ضمن متابعة الكلية بالتعميق مع رئاسة الجامعة قام على الفور بوضع أستاذة للمقررات التي كان يدرسها الدكتور بعد انقطاعه عن الكلية، بحيث لا يحدث أي فوات أو تأثير في العملية التدريسية، علماً أن هناك مواد مشتركة مع أساتذة آخرين لذا اقتضى التدخل بشكل سريع.

وبين مصدر مطلع في الجامعة أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية والفنية الذين أحيلوا إلى مجالس التأديب منذ بداية الأزمة وصل إلى نحو ٣٥ عضواً بسبب ارتكابهم مخالفات امتحانية، مع العمل على ضبط أي حالة.

وأشار المصدر إلى متابعة واقع العمل التدريسي بشكل مستمر للحفاظ على المستوى العلمي، علماً أن الجامعة بنهاية العام الماضي اتخذت عقوبة النقل التأديبي إلى خارج الجامعة بحق أستاذين جامعيين، وذلك لارتكابهما مخالفات تمس العملية التدريسية والامتحانية وقانون تنظيم الجامعات، كما أحالت ٣ أعضاء هيئة تدريسية وفنية إلى مجالس التأديب لخلافات فيما بينهم، على أن يصدر أي قرار يخص المدرسين من مجلس التأديب الذي يرأسه قاض.

وأوضحت الجامعة أن ذلك يأتي ضمن الإجراءات المتبعة من أي جامعة بسبب وجود خلل أو مخالفات، بما يحافظ على سمعة الجامعة مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع تصنيفها.

وحسب الجامعة فإن العقوبات التأديبية التي يجوز إيقاعها على أعضاء الهيئة التدريسية من مجلس التأديب تضم الإنذار وتوجيه اللوم، إضافة إلى توجيه اللوم مع تأخير الترفيع لمدة سنتين على الأكثر، وتأخير التعيين في الوظيفة الأعلى لمدة سنتين على الأكثر، وقطع تعويض التفرغ وتعويض التفرغ الإضافي كلياً أو جزئياً لمن يستحقه، كما تشمل النقل التأديبي خارج الجامعة، والعزل أو الطرد وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

هذا وتؤكد الجامعة أنه منذ بداية العام الماضي وحتى تاريخه صدر قرار بإحالة ١٥ عضواً في الهيئة التعليمية إلى مجلس التأديب، ناهيك عن تحويل إداريين إلى محكمة مسلكية خلال الأشهر الماضية، وذلك لارتكاب مخالفات منها التلاعب بالدفاتر الامتحانية لقاء منافع شخصية مادية أو عينية.

وكانت الجامعة قد أحالت أكثر من ١٠٠٠ طالب وطالبة إلى لجان الانضباط في التعليمين النظامي والمفتوح، وذلك لارتكاب مخالفات امتحانية، على أن يصدر قرار بتلك المخالفات بشكل تدريسي عبر لجان مختصة بحيث تتوزع المخالفات بين التنبيه وحرمان من التقدم إلى الامتحان لدورة واحدة أو دورتين، علماً أن هناك حالات تمت إحالة ضبطها إلى القضاء خاصة على صعيد مخالفات انتحال الشخصية من بعض الطلاب، مع فرض عقوبة الفصل من الجامعة بحق أي طالب يغش باستخدام «سماعة البلوتوث».

إحالة ١٠٠٠ طالب لارتكابهم مخالفات امتحانية

اعتماد الخبز من مصدر للرزق إلى نكبة.. تحويل عشرات معتمدي الخبز إلى القضاء في السويداء

مدير التموين: لا حجة لأي معتمد بما يتعلق بالتغطية أو أعطال الأجهزة

السويداء- عبير صيموعة

بعد أن كان الحصول على اعتماد خبز بمنزلة مصدر دخل لكثير من العائلات في السويداء من ذوي الدخل المحدود بات اعتماد الخبز بحسب شكاوى عديدة وصلت لـ«الوطن» بمنزلة نكبة لكثير منهم أدت إلى تحويل عشرات المعتمدين إلى القضاء المختص وتغريمهم بمبالغ على حد قولهم كارثية وصلت إلى ملايين الليرات التي يعجز جميعهم عن دفع واحد بالمئة منها، فضلاً عن سنوات السجن التي يمكن أن يحاكموا بها جراء النقص بعدد الربطات.

وفي شكاوى عدد من المعتمدين قالوا: إنهم فوجئوا بتنظيم الضبوط التموينية بحقهم جراء وجود كميات كبيرة من ربطات الخبز على نقطة المراقبة الخاصة بهم تتجاوز الاعتماد الممنوح للمعتمد بأضعاف الكمية المخصصة لهم، وهو الأمر الذي استدعى تنظيم ضبوط تموينية بمخالفة التصرف غير المشروع بمادة الخبز وتغريمهم بثلاثة أضعاف القيمة، إضافة إلى تطبيق المخالفة التي نص عليها المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ والتي تعرضهم جميعاً للسجن بحسب تلك المخالفات.

وأكد أصحاب الشكاوى من المعتمدين أنهم حاولوا الحصول على اعتماد بيع الخبز التمويني لتأمين دخل بسيط لأسرهم رغم معاناتهم الكبيرة التي فرضها ذلك الاعتماد من أجور نقل وتكاليف حصولهم على السجل التجاري الذي يخولهم ممارسة العمل، يضاف إلى ذلك صعوبة تعامل الكثيرين منهم مع أجهزة الحواسب في غياب الشبكة في أحيان كثيرة وما سببه ذلك من أخطاء في الأرصدة وعدم التخريج على نقطة المعتمد، موضحين أن عدم إقفال الأجهزة عند تراكم الكميات أدى إلى صعوبة في متابعة الأخطاء وأدى بالضرورة إلى صعوبات في ملاحقة أسباب الخطأ، وهو الأمر الذي جعل الكثير منهم الخاسر الأكبر في القضية وأدى إلى تحميلهم مبالغ لا طاقة لهم لسدادها أو تحملها، فضلاً عما سيلحق بهم من عقوبات بالسجن لمخالفة المرسوم رقم ٨ الذي يجهل كثير منهم تفاصيله، مطالبين فرع المخابز ومديرية حماية المستهلك بإعادة النظر بجميع الإشكاليات التي تواجه عملهم والسعي إلى حلحلتها وتجاوزها ليتسنى لهم تدارك النقص فضلاً عن ضرورة إغلاق أجهزة القطع عند تجاوز كميات الاعتماد المصرح بها لمنع تراكم المخالفات وعلاجها شهرياً وليس ترك أمر معالجتها لأشهر.

كما أشار عدد من المعتمدين أنه في ظل الإجراءات المتبعة تموينياً وقضائياً بحقهم دون السعي إلى حلحلة الصعوبات والمعوقات التي تعترض عملهم قد قاموا بتقديم طلب إلغاء الاعتماد لأنه بات نقمة، خاصة أنه في حال تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم من غرامات وسجن فإنهم لو باعوا ما خلفهم وأمامهم فلن يستطيعوا تسديد المبالغ المطلوبة وخاصة أن الأرباح الحقيقية لبيع الخبز لا تغطي إلا ما تيسر من تكاليف معيشة أسرهم.

بدوره مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء علاء مهنا أوضح لـ«الوطن» أن أي مخالفة تموينية توجب بالضرورة تنظيم الضبوط المخالفة بحقها، مؤكداً أنه قبل تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٧ تم تبرير جميع الكميات لدى المعتمدين والمتراكمة سواء بسبب الشبكة أم عدم القدرة على التعامل مع أجهزة القطع إلا أنه بعد هذا التاريخ لا يوجد أي حجة لأي معتمد بهذا الخصوص وخاصة في المناطق التي واجهت سوءاً في تغطية الشبكة.

فكانت تعليمات قرار ٤٢١ لعام ٢٠٢٢ الناظمة للتبرير في هذا الموضوع وفق أصول معينة مع وجود لجنة مختصة يتم العرض عليها لتبرير الكميات التي تم توزيعها خارج البطاقة بشكل مباشر وضمن التعليمات الوزارية الصادرة بهذا الخصوص.

وأكد مهنا أنه لا حجة لأي معتمد بما يتعلق بالتغطية أو أعطال أجهزة القطع بعد ذلك التاريخ لأنه من المفترض على كل معتمد إبلاغ التموين وفرع المخابز بالكميات الداخلة أو الخارجة من مادة الخبز التمويني في حال حدوث أي خلل في أجهزة القطع أو عدم وجود التغطية.